

العرب والتحويلات الإستراتيجية

ميلود عامر حاج ❖

لا يخفى على كل أحد متتبع للشأن العربي في يومياته القاسية والخطيرة بأن ما تعرضه الساحة الإعلامية العربية من محطات للتقتيل والتشريد والتهجير ليتساءل عما اقترفته الذات العربية من ذنوب ومعاصي ومساوئ حتى تدفع ثمن مغالاتها بهذه الكيفية مجاناً أمام مرأى ومسمع من العالم.

إن الأحداث الدامية التي يعرفها كل من العراق وسورية واليمن وحالة الاحتقان التي تمر بها كل من مصر وليبيا ولبنان أو ما يعرفه السودان والصومال من تداعيات وانقسامات لدليل قاطع على الفشل الذريع الذي مُنيت به المنطقة العربية في كامل الأوجه والأصعدة. فالوطن العربي لم يعرف غلياناً مشابهاً قط منذ فترة الاستقلال إلى يومنا هذا خاصة مع ما عرفته بعض دوله باسم الربيع العربي أملاً في التغيير من خارج أطر السلطة الحاكمة وبإيعاز من شباب الفيسبوك واليوتوب والتويتير في ظل غياب المثقفين والمفكرين وممثلي الشعب بعيداً من الارتجالية العشوائية والاحتقان السياسي والانفلات الأمني، الأمر الذي يعكس مدى فشل التنمية الحقة التي أخذتها الدول العربية على عاتقها كسياسات عامة منذ الوهلة الأولى.

إن تقييم الحصيلة لا يعني جمع للمعلومات من أجل نشرها مجدداً في قوالب جاهزة من دون الحديث عن الذات العربية ومن أعماقها ومن أجلها بحيث ما زلنا نفقد السيطرة على الواقع.

لذا عجز أهل الفكر والفلسفة والسياسة وعلم الاجتماع عن ذلك في ظل تنامي الأزمات المتكررة والمتنوعة بل الأخذة في الانفجار من يوم لآخر دون معالجتها معالجة هادئة وصادقة وموضوعية لإعطاء المثل الأعلى في إدارة الأزمات التي هي من صنع أيدينا. وكثيراً ما يرتبط هذا الواقع بقلّة مراكز الأبحاث الإستراتيجية من عدمها فضلاً عن مختبرات الأفكار الموجودة في أقطار الوطن العربي برمتها قياساً بإسرائيل التي تفوقها مجتمعة لا للمقارنة فحسب، بل في الوقوف على الواقع وما يحمله من خفايا وخلفيات من

*باحث في الشؤون

الإستراتيجية، جامعة

الجزائر ٣ .

أجل معرفته وتوجيهه وتسييره لأن فكرة التغيير تتزامن بالوقوف على تلك المقاربات والمناظرات في الطرح والمعالجة والممارسة بعيداً من العنف والعنف المضاد بهدف استساغتها في برامج ومشروعات هادفة وفقاً للمناهج المعتمدة في السياسات العامة . هذه المعادلة كثيراً ما فوتت الكثير من الفرص السانحة في سياق التنمية لإخراج الوطن العربي من أزماته المتعددة والمتنوعة لكي لا تنفجر إلى أحداث دامية في الساحات والميادين العامة عبر الاعتصامات والمظاهرات والتجمعات الشعبية.

كما إنه من الصعب إذن استقراء الواقع العربي على امتداد جغرافيته بتماطل سياساته التي لم تقف على أكبر المنجزات الأساسية حول بناء الفرد العربي بجعله قابلاً لبناء وطنه أكثر من تهديمه وتخريبه والتأمر عليه . ومن هنا ننطلق باتجاه معادلة جادة في غياب هذا البناء في أولى التجارب منذ أكثر من خمسين سنة في كل من التربية والمعرفة والأخلاق والتكوين والقانون بإرساء المؤسسات والعمل بروح الدستور وما تفكر فيه النخبة وما ينطوي على العمل به لكي لا ينجر ما دونها الواقع العربي على نهج مغاير بعيداً من التغيير السلس من الفوق تجاه القاعدة وليس العكس وبالطرق الراديكالية والدموية مروراً حتماً بعهد الثورات العربية في ظل غياب البدائل والخيارات الرصينة والجادة بالأخذ بالمقترحات الصائبة لتفادي الأزمات والوقوع في الحروب الأهلية .

لكن قبل الولوج في هذا الطرح أو ذاك بخصوص مصدر المشاكل التي يتخبط فيها الوطن العربي والتي هي عديدة ومتنوعة ومنها ما هو حضاري وهوياتي وما هو تنموي واقتصادي ودولي ... إلا أننا سوف نقتصر في هذا الصدد على ما هو حضاري / هوياتي بالدرجة الأولى كمنطلق أساسي في فهم أولى التساؤلات الجوهرية حول تخلف الذات العربية عن الركب الحضاري والتي تكمن في النقاط الآتية (١) :

- نشر الدعوات والتنظيمات السياسية التي تسعى إلى تحقيق أهداف القوة الغربية.
- إثارة القوميات والشعوبيات المختلفة ...
- عمل الدول الأوروبية على إدخال العلمنة إلى الوطن العربي بهدف إيجاد أجيال مسلمة تؤمن معاً بعقائد وأيديولوجيات غربية ...
- استحدث الغرب في الماضي سلاحي التنصير والاستشراق الذي ناد به القس الإسباني ريمون رول بعد فشل الحروب الصليبية ...
- احتكار الموارد الطبيعية للوطن العربي من خلال الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها وتصديرها أو تسويقها خارجياً ...
- عملت الدول الأوروبية على تشجيع الأقليات في بعض أقطار العالم الإسلامي على استلام السلطة ، ما جعلها تبحث عن حليف في النظام الدولي بهدف تأمين بقائها في السلطة ...

- استثمرت الدول الغربية تفوقها في مجال تقنيات المعلومات وثورة الاتصالات من خلال وسائل الإعلام الحديثة وتقدمها العلمي ...

هذا إلى جانب مشكلة الهوية حول شخصية الفرد العربي في علاقاته بالوطن من حيث التوعية والمشاركة والتنمية السياسية بما يزيل عنه الشوائب والعوارض التي حالت دون إنشاء نمط عربي قائم بحد ذاته . ومن هنا ما زال الخلاف قائماً بين التوجهات الفكرية التي باتت تعصف بالشخصية العربية دون بلوغ مستوى الانتماء وما يتعداه إلى الاستثمار الرشيد في الدفع بالتراث والأصالة إلى العصرية والتقدم بما يضمن سلامة واستقامة الذات عبر روافد الفكر وإشعاعاته أخذاً في الحسبان ثراء الماضي وهزات الحاضر وتحديات المستقبل.

إلا أن صراع التيارات الفكرية والفلسفية سواءً أكانت قومية أو علمانية أو دينية أو شيوعية... إلخ) يبقى عملها الجماعي متوقفاً عما تصوغه من قناعات وتقرحه من حلول كفيلة بالتصدي إلى مثل هذه المظاهر التي تقوم على التشويه والمسح والغبن والتزلف للدفاع عن هوية قادرة على تخطي مشكلاتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للفرد العربي بغية الإسهام في عمليات التطور والتنمية في إطار حضاري قصد دخول التنافس العالمي لا كوسط متنازع عليه فحسب ، بل كطرف قوي له حضوره في الساحة الدولية ليس إلا .

إن إيجاد أرضية مجتمعية تستقطب كل هذه الطوائف والأقليات في لحمة واحدة تعني قدرة الثقافة والثقافة السياسية على استيعاب ما يضمن الحفاظ على النسيج الاجتماعي بل تقويته من داخله كونه أحد الخيارات للدفاع عن المصير المشترك أما هذا المشهد المروع ، لا شك أن الوطن العربي بمعظم كياناته القطرية قد دخل فعلاً في حلقة من التدمير الذاتي ؛ إذ فقدت العروبة معانيها الغنية التي ورثتها عن أجدادنا ، رواد النهضة العربية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد انجرار البعض إلى نظرية صدام الحضارات السخيفة ، الآتية من الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية . وقد رأى عدد من المتقنين العرب في الديانة الإسلامية المخزون الهوياتي الوحيد للتصدي للحدثة الغربية وأثرها " الذوباتي " ما سمي الشخصية العربية والإسلامية(٢).

إن الحديث عن الهوية العربية لجدير بالذكر على أنها تشكل أس المعادلة بامتياز نظراً لمكانتها القصوى في عداد المجتمعات والأمم ومنطلقها الجوهرى لا في الدفاع عنها فحسب ، بل في تخطي الصعاب والمضايقات الداخلية -الداخلية في بناء الشخصية وتقوية الفكر واستيعاب شروط القوة لفرض الهوية وإحلال السيطرة . ومن هنا يبقى العمل متوقفاً عن التغيير في ضبط مقومات الذات العربية من وإلى بسبب التحول الذي يفرض عليها سواءً أتعلق الأمر بنجاحها أم بفشلها لأنه في حال ما إذا واصلت الأحداث سيرها على هذا النمط

ستكون النتائج وخيمة للغاية، من دون الحد منها أو بتغيير وجهتها بما يضمن تألقها بين الذات الأخرى في العالم . فالصراع حضاري بامتياز وله من القدرات والطاقات ما يضمن سر التقدم للتوقف في ضبط حالة التخلف .

يتزامن ذلك من خلال تقييم لفترة مجيء الأتراك في المنطقة العربية مروراً بالاستعمار الأوروبي (الإنجليزي والفرنسي) إلى عهد الاستقلالات العربية كخطة طريق أو ورقة طريق ضامنة لما يليها من التحولات والرهانات التي ما زالت وستزال تعصف بمنطقتنا من السيئ نحو الأسوأ بما يعيد الأمل في النفوس والرضا عن الذات في المدى القصير والمتوسط والبعيد المدى.

كما إن استقامة الذات العربية يعني عدم حضورها في مجالي الإبداع والتقدم؛ إلا أنها تبقى عرضة لمثل هذه التحديات الصعبة والخطيرة حول وعي الذات العربية وما مدى قدرتها في الدفاع عن نفسها من خلال ما هي قادرة على بلورته وصناعته لنفسها ولغيرها . إن التخلص من عقدة الأنا تجاه الآخر توجب العمل ملياً بما يضمن الرشد لا الغي ، الاستقامة وليس الاعوجاج ، والتقدم دون التخلف .. وذلك من خلال التآمر عليه بحجة توريث المنطقة في صراعات داخلية وهامشية والتي لم يأت بها الله من سلطان لكي تبقى تحت ضغوط الآخر وبمزيد من الفوضى العارمة إن لم تكن شيء من الفوضى المستدامة. من منظور الآخر لتمرير مخططاته وأجندته على حساب عمقها الإستراتيجي.

وفي المقابل ما يعيد بنا الكرة إلى طرح التساؤل التالي: ماذا قدمنا لأنفسنا وما ينتظره منا غيرنا القيام به؟ أسئلة جوهرية ومشروعة لا بد من طرحها لكي ترى هذه الذات النور يوماً من أمامها لأن التحدي القائم هو صراع قيمي وفكري وحضاري وثقافي وعلمي وتكنولوجي قد تجيب عليه الأمم والمجتمعات الراسخة درجات في النضج والعتاء والإنتاج.. علماً أن الحلول الراديكالية ذات الفوضى تنم عن تعثر العقلية وضعف البنيات وتخلف الإجراءات وهشاشة الوسائط و نفاذ السبل في التخلص من العقد والخسائر والدمار في ظل غياب الحلول الاستباقية والمنطقية الوجيهة ما يحفظ ماء الوجه بحكم أن العالم يدخل واجهة خطيرة جداً وأن الدول القوية والمجتمعات الراقية هي القادرة على المجابهة دون غيرها من طريق مناعتها وحصانتها في الدفاع عن كينونتها التاريخية والحضارية والثقافية ما يضمن تألقها من الداخل وتألقها في الخارج.

فأين جمال الذات العربية إذن في المقابل؟ أين تاريخها وحضارتها ، وشاعريتها وإنسانيتها، وما هي طموحاتها ومستقبلها؟ وأين منطقتها وأين عبقريتها وأين وازعها العلمي الذي قام به السلف الصالح لإخراجها مما كانت عليه إلى ما عرفته بعدها؟ وقد لا يتأتى ذلك في ضوء التفكير إما في الفشل أو الهروب من الواقع؟ لكن دون المرور حتماً بهذا

السيناريو الديموي الأخطبوطي الذي وضع الذات العربية في مأزق غير معهود وكان الحلول باتت غائبة وغير واردة إطلاقاً، الأمر الذي جعلها تتراجع أكثر إلى الوراء مما تتقدم في الوقت ذاته. علماً أن حوار الأمة مع الذات هو رهن تماسكها وتفاعلها وتناغمها مع أبنائها بهدف بناء واقعها وما يحته المستقبل في مواجهته حتى لا تعزل نفسها بنفسها لصالح أجنداث ومشاريع أجنبية تقوم على التفتيت والتمزيق والتشردم .

فالمشكلة داخلية - داخلية ومعالجتها لا تتطلب لا العنف من أجل احتوائها ولا التصعيد في البحث عن شرعية متجددة لأن ذلك بإمكانه أن يحولها في أن تصبح داخلية- خارجية فيما بعد نتيجة ما خلفه الاستعمار من إرث ومخزون وثقافة نظراً للموقع الإستراتيجي الذي يمتاز به الوطن العربي و ثراء مصادره الباطنية الموجهة للاقتصاد العالمي أكثر بكثير من الاقتصادات العربية مما ألزمه ربطها بقواعده العسكرية وتدخلاته المباشرة في العديد من البلدان العربية بقيادة الولايات المتحدة بعد انجلاء كل من الاستعمار الفرنسي والبريطاني من أراضيها . كما علينا أن لا نغتر أمام ما يقال هنا وهناك عن المستقبل العربي في ظل غياب المحددات والمستلزمات الكفيلة والكافية لهذا التحول العربي بدل الحراك العربي الذي بات يغير من المشهد العربي من السيئ إلى الأسوأ منه بكثير . ولعل هذا الانحدار الكمي والكيفي في الدول العربية كثيراً ما بات يغذى في المقابل قوى إقليمية على رأسها كل من إيران وتركيا إما بالتنافس معها كما هو الشأن في الحالة الأولى والتي نراها في صراع مع المملكة العربية السعودية في إطار الصراع (السنني -الشيوعي) أو بالدفاع عن قضاياها المصرية كما هو حال الثانية بخصوص قضية القدس الشريف مؤخراً بعد الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل من قبل الإدارة الأميركية بقيادة دونالد ترومب.

وإذا كان الوطن العربي لم يعرف غلياناً مشابهاً غير مسبوق في البعض من دوله كنتاج للترجع الذي يعرفه وليس ما يقدمه -مع الأسف الشديد- دون معرفة امتدادات ذلك ونهايته في ظل إجراء إصلاحات عميقة ومعقدة لإنهاء هذه الانتكاسات المتتالية والمالية لكثير من قُطر عربي محتمل . وعليه فإن الوضع المتردي لبعض الدول العربية بات من الأمور السياسية الخانقة التي ما زال يشوبها النقص في العطاء، والتحايل في الانتخابات والفسل في توصل الكفاء إلى مقاليد الحكم في ظل أزمة اقتصادية غير معهودة من دون الاستثمار في المشروعات الهادفة أثناء تصاعد أسعار النفط أو الاستثمار الأكثر بخصوص الدول السياحية في الفرد أمام انتشار هجرة الأدمغة العربية في كلتا الحالتين إلى كل من أوروبا وأمريكا . هذا ما عبر عنه أحدهم من العرب بأنها محنة كبرى يواجهها العرب مشرقاً ومغرباً بين التدخلات الإيرانية والأميركية والإسرائيلية (التركية) ، ومحاولات جماعات الإسلام السياسي تضييع الانتماء والمصالح الإستراتيجية ، بالاندفاع نحو أميركا وروسيا تارة ونحو تركيا وإيران تارة أخرى. وهكذا لدينا مشكلتان كبيرتان:

مشكلة في الجيو استراتيجيا وعلائق الحوار والثقافة والتاريخ والمستقبل. والمشكلة في الوعي بالدين ووظائفه ومقتضياته الاجتماعية والسياسية (٣).
إلا أن مجلس تعاون دول الخليج الذي كان من المفروض أن يتكفل أكثر من أجل إنجاح هذه الوحدة الإقليمية الفتية فشل وهذا ما بينته الأزمة مع قطر.
حقاً ، فإن هنالك حدود للتعاون الداخلي من دون التخلي عن المبادئ والأعراف الدولية لا في إيواء الجماعات المتطرفة بحسب المزاعم الموجهة ضد قطر فحسب ، بل في دعم الإرهاب وما خلفه وما زال من خسائر مادية وبشرية في العالم أجمع . هذا ما يجرنا إلى التساؤل التالي : أين الاعتدال والوسطية في الدين الإسلامي حتى لا يتغلب هذا الاتجاه على الاتجاه الراديكالي والمتطرف والمتشدد دون أن يتقوى في ضرب الكل بالكل ومن قبل الدول المعادية للوطن العربي؟ حذار وألف حذار من أن يوظف الإرهاب بحجة غياب التغيير في الوطن العربي دون أن يكون حجة واهية بمزيد من التقتيل للمدنيين وتهجيرهم مقابل التدخل الأجنبي بحجة الاحتفاظ بالنظام السياسي تمسكاً بذريعة الإرهاب . أين كتلة الاعتدال والجبهة الوسطية في الثقافة السياسية العربية المعاصرة باختلاف أفكارها ومشاربها للإسهام في البناء والتنمية والإنطلاق بهدف الدفع بالتغيير المطلوب دون البحث عنهما من طريق الحلول الراديكالية والعمليات الإرهابية التي تقتل أكثر مما تحيي الأرواح وتريح الأنفس وتنشر السلم في العالم.

إنه لحري بنا إذن ضرورة البحث في عمق المشكلات المطروحة لا في معالجتها فحسب، بل بقدر مساءلة الوعي الجمعي من طريق أطره ومرجعياته الفكرية والفلسفية والروحية والتاريخية والدينية والجمالية والسياسية والأمنية والعسكرية للخروج من هذه – الورطة التاريخية لا الطفرة الحضارية – والتي هي ليست وثبة مع – الأسف الشديد – بقدر الخروج من هذا الوضع المزري بعد انقضاء أكثر من نصف قرن على الاستقلال القومي لمعظم دول المنطقة من دون إحداث معجزات، بالرغم من وجود الأجيال الجديدة باستدراك الطريق الأمثل بعيداً عن التطرف والتشدد والإرهاب ما يعيد الصلة بالأجيال السابقة في الدعم الحضاري والبناء الاقتصادي والانفتاح السياسي والرقي الاجتماعي والإبداع العلمي والتقدم التكنولوجي...

إنه تأزم بالكاد، لكنه متعدد الأوجه والجوانب والاتجاهات بحكم ما يحمله من إرث موغل في القدم ومن تراكم أجيال وأحداث صعبة ومعقدة عبر التاريخ قد لا تنير الطريق بالكيفية التي يُراد لها نظرياً بحيث أن تحققه في ظل غياب الأفكار وقلة المشروعات وانعدام الإرادات من أجل تجاوز هذه الحقبة اللاتاريخية ما يضمن الألفة ويبعث على الأمل ويعزز من القوة في أرض الواقع . هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه – الأزمة العربية – فيها ما يبقئها نحو الوراء وليس ما يقدمها نحو الأمام وكأن السياسة العربية

الداخلية متوقفة بتوقف وظيفة الجامعة العربية، المتفرج الأول عما يجري بالساحة العربية بحيث نراها مكتفية إذ ذاك بالشجب والتنديد من دون الإسهام عبر الحلول العقلانية والسبل الشافية لتفادي الخلافات العربية - العربية بهدف الاحتفاظ بوحدة الصف العربي دفاعاً عن أمنه القومي كخطوة من بين الخطوات الأولية لما يليه من خطوات بناءة أخرى.

وإذا كان الوطن العربي يدخل عهداً جديداً مع أبنائه هذه المرة وبعيداً من خصومه؛ إن لم يكونوا من وراء ذلك بعد فشلهم الذريع بالسماح لما دونهم في توجيه خيوط لعبة المؤامرة بحسب الأطماع والأغراض المندسة بمزيد من التقسيم والتشتيت والتفتيت فإن رسالة الحوار تبقى من أولى الرسائل في توجيه عملية الحراك التي تعصف بعواصم عربية والتي منطلقها الساحات والبيادين العمومية وليس المراكز الفكرية والقنوات الرسمية - إن لم تكن أحد معاقل للتعبير الجماعي - بدل عمل الجمعيات والجامعات والوزارات في إطار نسق تنظيمي ومنتظم ونظامي بعيداً من الفوضى العارمة. إنه الحوار المطلوب والمرغوب فيه منذ أكثر من أي وقت مضى وبمزيد من التوعية والتحسيس والتعبئة التي لم تعد من قبل الدوائر والجهات المختصة؛ إن لم تكن موجودة أصلاً في القيام بذلك وكأن الكل يتفرج على الكل بعدما أصبح الداخل العربي مهدداً أكثر أمام اكتساح الخارجي له دون معرفة أولية لما ستؤول إليه الأوضاع الأمنية بعد خمسة أو عشرة سنوات المقبلة.

إن الحديث عن الذات العربية ومن أجلها في الوطن العربي من خلال ما قطعت من أشواط وما حققته من مكتسبات وما حصده من انتكاسات بين أبنائها في ظل تفشي ظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي ما أسهم بقسط أوفر في جلب الإرهاب كمفسر له وداعم للفشل الذريع الذي مُنيت به الدولة القطرية العربية في هذا الخصوص بهدف تعطيل قدراتها والحد من طاقاتها وذلك بمزيد من ارتفاع درجات الإرهاب المتنامي في المنطقة بإدراجها في أولى مناطق العالم الأكثر توتراً وتهديداً من غيرها في المعمورة قاطبة.

ولئن استعصى الإرهاب على الحل النهائي خاصة في المنطقة العربية فإنه لا يقل شأناً عن تنامي ظاهرة التخلف وتفاقمها بكل أبعادها وتداعياتها نتيجة عدم اتساع رقعة السياسي وضعف السقف الإيديولوجي في التأكيد على الظاهرة السياسية ومن قبل السياسي نفسه. الأمر الذي بات يُطال من ورائه بما فيه القاسم المشترك على رأسه الدين الإسلامي في ظل غياب المرجعية الدينية المحللة والمفسرة لهذا البعد الروحي ما يعكس عدم تناسق الجهود وتضافر الآراء في دعم فلسفة الاعتدال لتخليص الشباب المسلم من عقدة الموت والانتحار باستخدامه كحطب في إحراق الوطن العربي أمام سكوت علماء الدين وجامعات ومعاهد تدريس هذا الدين الحنيف.

أين الخلل؟ إن المسؤولية مشتركة والكل بعلمه وجهله على حد سواء مشارك في العملية

ومتآمر عليها مما سيعمق من الخلافات الداخلية في ظل تعطيل حظوظ الوطن العربي كذريعة واهية وذلك بمزيد من التقسيم والتشتيت والتهجير باسم مكافحة الإرهاب المغدّي لهذه التصورات والمواقف في المجتمع العربي الواحد . وإذا كان الوضع العربي على العموم يمر بهذا الشكل من التعفن والدمار والخراب الموجود منه والمقبل عليه في أغلب الظنون فكيف نتعامل إذن مع الآخرين وكيف يعاملنا غيرنا في المقابل؟

يكفيننا انتقاماً وسخرية من أنفسنا أولاً ، وفي علاقاتنا مع واقعنا ثانياً ، وفي التعامل مع العالم الخارجي ثالثاً، وذلك بالنظر من تحت أقدامنا وما يجري حولنا وما يخطط ضدنا في السر والعلن بحيث إن العالم كان في تطور وهو في تطور مستمر من خلال ما يمنحه من فرص وانفتاح وإصلاحات في التعبير عن الداخل بهدف توفير الغطاء والوفرة والقوة اللازمة لدينامية النسيج الاجتماعي بدعمه للشباب الطلائعي الصاعد في حل مشكلاته المطروحة أمامه دون الدخول معه في صراع مفتوح في المقابل مع تجارب العالم . أما في الوطن العربي فإن الكل معطل نتيجة غياب الرؤية وفقدان الأمل وانعدام الثقة بالذات والنفس والغد معاً . ومن ثم نطرح السؤال التالي: ما العمل؟ إن العمل المراد القيام به يكمن في طرح وجهات نظر مختلفة ومتعددة عميقة وجانبية حول أبعاد الأزمة العربية وتداعياتها من السياسة إلى الاقتصاد ، ومن الثقافة إلى العلم ما يعيد البناء إلى الكينونة العربية المهتدة منذ أي وقت مضى قبل فوات الأوان .

وأخيراً وليس بأخر فإن الوضع العربي جد متفاقم لدرجة غياب الحلول الجادة من أجل تدارك المخاطر والحد من التهديدات التي تطال المنطقة العربية بالكامل في ظل سيلان شلالات الدم العربي الرخيص المتزايد كانتحار للذات العربية لكن بدون جدوى . إلا أن التوقف على هذه النقاط ذات الملاحظات الجريئة والهادفة عما قطعته الوطن العربي وما يمر به وما ينتظره ما هو إلا كناية عن ضعف البنى وضحالة الرؤية وعقم الخطاب ما يعيد الأمل في النفوس والأمن للوضع العام بعيداً من التلاشي والاستضعاف والاستهتار والاختلال في المبادئ والقيم والأفكار التي من الواجب أن تعمل عملها باتجاه كل من المجتمع والدولة العربيين .

إن الوطن العربي يحتاج إلى ثقافة التواصل والاتصال بين الماضي والحاضر والمستقبل ؛ أي بين التاريخ والأجيال وذلك من أجل حل الخلافات ولو بوجود الاختلافات التي ما زالت تُطال الصف العربي والتي بإمكانها أن تتحول إلى بناءات وشراكات تخدم العمق الإستراتيجي العربي بمزيد من التكافل والتكاتف قياساً بما حققته الانقسامات الداخلية وفرضته المتغيرات الخارجية في أولى التجارب التي مرت بها المنطقة بالكامل .

لكن هذا لا يعني قط التغافل أو التبجح بما لم نصنعه في عداد التجارب العالمية للإسهام في تاريخ البشرية بدل الانصياع أو استقطاب مخططات وأجندات الأجنبي التي يرى في

تغلغلها في الوسط العربي بمثابة فرصة سانحة من أجل تبرير برامجها وتنفيذ مشاريعه الفتاكة إن لم نعمل على مد جسور التعارف والتعاون بيننا في الحد من هذا المستوى غير اللائق واللامقبول عن طريق البحث عن اللائق والمقبول منه خاصة في البناء والتصوير والممارسة بهدف إنهاء الخلاف حول الذات العربية المهددة أمنياً واستراتيجياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ودينيّاً لصالح غيرها من الأعداء والمتربصين.

كما إن العنف والإرهاب البادي للعيان في المشهد العربي اليومي لخير دليل على هذه الفجوات والاختلالات المتواجدة في عمق الوعي المجتمعي دون التوصل إلى بناء تجارب حية تقضي بالابتعاد عن مكامن الخطر ومصادر التعفن. فالأمن وحده غير كاف إن لم يكن مصحوباً بالتنمية الفعلية وفي جميع المجالات وعبر كل المستويات في رقي الفرد وحبه لوطنه من أجل خدمته لا تهديمه. فالعمل مشترك وقويم كونه إذ يستدعي جملة من الشروط والمستلزمات في نضج المجتمع وبناء الدولة ومنهما ينطلقان عبر خطوط ومخططات لاستدراك ما فات وضمن ما هو لاحق باسم القانون وتحيينه بالتشريعات، والاقتصاد وضبطه بالنمو والتنمية، والتعليم وربطه بالعلم والعلماء، والسياسة بالمفكرين المتخصصين.

الهوامش

- ١- حسن حمدان العلكيم ، " التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين : دراسة استشرافية " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨) ، ص٧٦-٨٢ .
- ٢- جورج قرم ، **مراجعة صريحة للأوضاع العربية** ، **مجلة المستقبل العربي** ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٧) ، ص٧ .
- ٣- رضوان السيد ، **العرب والإيرانيون العلاقات العربية - الإيرانية في الزمن والحاضر** ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ونashرون ، ٢٠١٤) ، ص٩-١٠ .